● أخبار قصيرة

ماكرون يهدد الصين بتوسيع تواجد «الناتو» في آسيا

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن على الصين، إذا كانت ترفض تواجد حلف «الناتو» في آسيا، أن تمنع بدورها وجود قوات كورية شمالية على الأراضي الأوروبية.
وجاءت تصريحاته خلال حديثه عن اقتراح تشكيل تحالف أوروبي آسيوي ليكون «ثالث أكبر اقتصاد عالمي من حيث معدلات النمو»، على حد قوله.
وأوضح ماكرون أنه كان يعارض تاريخيا أي تدخل لحلف «الناتو» في آسيا، لكنه أشار إلى أن التعاون العسكري بين كوريا الشمالية وروسيا في أوروبا يغير المعادلة.
وقال: «في السنوات الماضية، عارضت أي دور للناتو في آسيا، لأن الحرف N في اسمه يرمز إلى شمال الأطلسي... لكن ما تفعله بيونغ يانغ بالتعاون مع موسكو على الأراضي الأوروبية يشكل تهديدا يستدعي إعادة النظر».
وحذر الرئيس الفرنسي الصين من أن عدم منعها تواجد قوات كورية شمالية في أوروبا قد يؤدي إلى توسع عمليات «الناتو» في آسيا، مضيفا: «إذا كانت الصين لا تريد تدخل الناتو في شؤون جنوب شرق آسيا أو القارة ككل، فعليها ألا تسمح لكوريا الشمالية بالتواجد عسكريا في أوروبا».

الهند تقر بإسقاط باكستان لعدد من مقاتلاتها خلال المعركة الأخيرة

اعترف رئيس هيئة الدفاع العامّة في القوات المسلحة الهندية، أنيل تشوهان، في حديث لقناة «بلومبرغ» التلفزيونية، السبت، بإسقاط باكستان لمقاتلات هندية في المواجهة العسكرية الأخيرة بين البلدين، التي اندلعت في ٧ أيار/مايو. وقال تشوهان إنّ «المهم ليس إسقاط الطائرة، بل سبب إسقاطها».
وأوضح المسؤول الهندي، أنه كان هنالك «أخطاء تكتيكية» في قيادة الطائرة، مضيفاً: «الجيد في الأمر أننا تمكّنا من فهم الخطأ التكتيكي الذي ارتكبناه، وتصحيحه». وكان وزير الدفاع الباكستاني خواجة محمد آصف، قد أعلن أنّ بلاده أسقطت ٥ مقاتلات عسكرية هندية، كما أعلن الجيش الباكستاني، في وقت لاحق، عن إسقاط أكثر من ٢٥ مسيّرة هندية إسرائيلية الصنع من طراز «هاروب» في عدة مناطق مثل لاهور وكراتشي.
وفي ٧ أيار/مايو، أطلقت الهند صواريخ، استهدفت ما قالت إنّها « معسكرات للمجموعة المسلحة»، التي اتهمتها نيودهلي بفتح النار على موقع سياحي في كشمير الهندية، بدعم من إسلام آباد، داخل الأراضي الباكستانية، لتردّ باكستان بقصفٍ مضاد.
واتفق كلّ من الهند وباكستان على سحب القوات من الحدود تدريجياً بحلول أواخر أيار/مايو.
وتُعدّ كشمير مصدر النزاع المركزي بين الهند وباكستان منذ الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧، وقد خاض الطرفان ٣ حروب رئيسية بسببها، آخرها حرب كارجيل عام ١٩٩٩.

مع انكشاف التواطؤ القضائي..

هل أصبحت العدالة البريطانية أداة سياسية لخدمة الاحتلال الصهيوني؟

الوفاق/ في قلب حرب الإبادة الجماعية الصهيونية لقطاع غزة والتحولات الدبلوماسية التي تشهدها الساحة الدولية، يبرز الكشف الأخير عن وثائق حكومية بريطانية واستعراضها على موقع «ذا غراي زون» كواقعة تؤدي إلى زعزعة الثقة في استقلالية القضاء البريطاني. إذ أفادت الوثائق بتواطؤ ملحوظ بين مدعين عامين بريطانيين وسلطات الاحتلال الصهيوني؛ خطوة يرى الكثيرون فيها تحويرًا للمبادئ القانونية وتوجيهًا سياسيًا يستهدف تهميش الأصوات المعارضة لسياسات الإبادة الجماعية في غزة.

تفاصيل الوثائق والمسار القضائي

كشفت وثائق حكومية بريطانية، استعرضها موقع «ذا غراي زون»، عن تواطؤ مدعين عامين بريطانيين مع سلطات الاحتلال الصهيوني، لتصنيف متظاهرين مناهضين للإبادة الجماعية في قطاع غزة، كـ«إرهابيين وسجنهم لأسبابٍ مُسيّسة للغاية».
وتظهر الوثائق أن لندن نسقت مع مسؤولين صهاينة، لمقاضاة متظاهرين مرتبطين بجماعة «فلسطين أكشن» الناشطة، لتعطيلهم عمليات شركة «إلبيت سيستمز»، المُصنّعة للأسلحة الفتاكة المُستخدمة في الإبادة الجماعية في غزة.
وذكر «ذا غراي زون»، أن الوثائق تسلط الضوء على «حملة نفوذ صهيونية»، استمرت لسنوات، وتُشير إلى أن تدخل «إسرائيل» دفع لندن إلى «التخلي عن المعايير القانونية الراسخة، لتوجيه الاتهامات إلى ناشطين مناهضين للإبادة الجماعية، بموجب أحكام مكافحة الإرهاب المسيّسة للغاية».
وفي التفاصيل، كشفت الوثائق تزويد مكتب المدعي العام البريطاني (AGO)، نظراءه الإسرائيليين بإرشاداتٍ، حول كيفية تجنّب أوامر التوقيف بتهمة ارتكاب جرائم حرب، مُطمئنًا إياهم بأن هيئة الادعاء الملكية (CPS) عزّزت الضمانات الإجرائية، المتعلقة بإصدار أوامر التوقيف الخاصة، في السنوات الأخيرة، بحسب الموقع نفسه.
كما كشف ملف آخر عن مشاركة رئيسة قسم القانون الدولي في مكتب المدعي العام البريطاني، نيكولا سميث، «تفاصيل الاتصال» الخاصة بالمدعين العامين ومحققي مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة مع نائب السفير الإسرائيلي في لندن.
وأرسلت سميث بريداً الكترونياً، وافتتحته بعبارة «نيكولا سميث إلى الصهاينة بشأن تفاصيل الاتصال بـ CPS/SO١٥»، في إشارة إلى أن حكومة المملكة المتحدة، أحالت «تل أبيب» مباشرة إلى CPS، أوخدمة الادعاء الملكية، وكذلك إلى SO١٥، فرقة مكافحة الإرهاب في لندن، لتعزيز مقاضاة الناشطين التابعين لـ«فلسطين أكشن».
وكان تحالف واسع من المنظمات المناهضة للإبادة، قد دعا، في وقت سابق، إلى تظاهرة جماعية ضخمة، أمام البرلمان، في لندن، في ٤ حزيران/يونيو، من أجل الضغط على الحكومة البريطانية، لوقف دعمها العسكري لكيان العدو وفرض عقوبات عليها، بسبب بجرائم الحرب الجارية في قطاع غزة.

الأبعاد القانونية والسياسية؛ بين استقلالية القضاء والتأثير الدبلوماسي

إن هذه القضية تطرح العديد من التساؤلات حول النقطة التي يتلاشى عندها التمييز بين السلطة القضائية والسياسة الخارجية في المملكة المتحدة ومنها تحريف معايير العدالة إذ تشير الوثائق إلى أن لندن، تحت تأثير «حملة نفوذ صهيونية» استمرت لسنوات، تخلت عن معايير قانونية راسخة لصالح تحقيق أهداف سياسية معينة. وهذا ما يثير الجدل حول ما إذا كانت السلطات القضائية البريطانية قد خضعت لضغط من خارج حدودها القانونية، مما يؤدي إلى انتهاك مبادئ استقلالية القضاء. كما برز التحول في معايير مكافحة الإرهاب إذ إن استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لتجريم النشاط السياسي للمعارضة أصبح استراتيجية يُنظر إليها على أنها وسيلة لإسكات أصوات النقاش الحر. فبدلاً من السير في إطار محايد يضمن حماية الحقوق والحريات، يتم استغلال هذه الأدوات القانونية لفرض سياسات ضاغطة ضد من ينادون بوقف إبادة جماعية.
وأخيراً تحول العدالة إلى أداة دبلوماسية إذ يشير ما حدث إلى أن الجهات الأمنية والقضائية قد أصبحت جزءًا من منظومة ضغط دبلوماسية تهدف إلى خدمة مصالح سياسية تتعلق بالعلاقات مع الاحتلال الصهيوني. هذه الخطوة قد تُعد بمثابة تحوير للعلاقة بين الدولة ونظام العدالة الذي يفترض أن يكون فوق السياسة، وهو ما يثير استياء وتجاذبات داخلية وخارجية.

جهود المجتمع المدني لتصحيح المسار

لم يمر هذا الكشف دون أن يثير ردود فعل واسعة من قبل منظمات حقوقية وحركات شعبية. فقد دعا تحالف من المنظمات المناهضة للإبادة الجماعية إلى تنظيم مظاهرة جماهيرية ضخمة أمام البرلمان البريطاني . هذا الاحتجاج يهدف إلى الضغط على الحكومة البريطانية لوقف دعمها العسكري لكيان العدو وفرض عقوبات في مواجهة ما وصفه المنتقدون بانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان. هذه الاحتجاجات ليست مجرد تعبير عن غضب شعبي، بل هي إشارة إلى تضامن عالمي يريد إعادة تسليط الضوء على الانحيازات القضائية والسياسية التي قد تؤدي إلى تجريح مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

التداعيات المحتملة وآفاق المستقبل

على المستوى الداخلي البريطاني يبقى السؤال المطروح حول أثر هذا التواطؤ على ثقة المواطنين في النظام القضائي البريطاني. فقد يؤدي الإدراك العام بأن العدالة تُستخدم كأداة ضغط سياسي إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة واستقلاليتها.
أما على المستوى الدولي فمن المحتمل أن تتصاعد التوترات الدبلوماسية بين المملكة المتحدة وكيان العدو، وكذلك مع الدول والجهات التي تسعى لتأصيل معايير العدالة وحقوق الإنسان. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم العلاقات القضائية والسياسية مع شركاء دبلوماسيين آخرين قد يُنظر إليهم على أنهم يضغطون على نظام العدالة الداخلية.
وفي سياق العدالة الدولية يُعد هذا الوضع إشارة خطر إلى أن النزاعات السياسية قد تتغلغل في نواة الأنظمة القضائية، ما يستدعي اتخاذ خطوات جذرية لتعزيز آليات الرقابة وضمان استقلالية القضاء عن الأطراف الدبلوماسية والسياسية.

ضرورة الفصل بين السياسة والعدالة

يبدو أن الوثائق المسربة تكشف عن تحول خطير في استعمال الأجهزة القضائية كأدوات لتحقيق أهداف سياسية خارجية. وبينما يستمر النقاش حول مدى صحة هذه الادعاءات، يظل من الضروري إعادة التأكيد على ضرورة الفصل بين السياسة والعدالة، وضمان أن يكون القانون هو المرجع الوحيد في محاسبة كل من ينتهك المبادئ الإنسانية والقانونية. تظل التحديات أمام المجتمع الدولي قائمة، في ظل تصاعد الجهود لتوازن قوى النفوذ المعقدة بين الدول والمؤسسات القضائية.

تدخل «إسرائيل» دفع لندن إلى التخلي عن المعايير القانونية الراسخة، لتوجيه الاتهامات إلى ناشطين مناهضين للإبادة الجماعية، بموجب أحكام مكافحة الإرهاب المسيّسة للغاية

بكين تتهم واشنطن بتحويل آسيا والمحيط الهادئ إلى «برميل بارود»

أكدت وزارة الخارجية الصينية، معارضة بكين لقيام الجانب الأمريكي بترويج «نظرية التهديد الصيني» وتضخيمها في محاولة للنيل من الصين وتشويه سمعتها.
بهذا الشكل، علقت الخارجية الصينية يوم الأحد على خطاب وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث في منتدى حوار شانجريلا الأمني في سنغافورة.
وجاء في التعليق الصيني: «تجاهل هيغسيث دعوات دول المنطقة للسلام والتنمية، وهو يحاول فرض عقلية الحرب الباردة القائمة على المواجهة بين الكتل. ويسعى هيغسيث لتشويه سمعة الصين فيقوم بمهاجمتها، مضخما نظرية التهديد الصيني. تصريحات الوزير الأمريكي مفعمة بالتحريض والاستفزاز. تعرب الصين عن استيائها الشديد وعن معارضتها القوية لذلك، وقد قدمت بالفعل احتجاجا للولايات المتحدة».
ودعا البيان الصيني، «الولايات المتحدة إلى الاحترام الحقيقي لجهود الدول الإقليمية للحفاظ على السلام والاستقرار، والتوقف عن تقويض البيئة السلمية والمستقرة في المنطقة عمدا، والتوقف عن تضخيم الصراعات والمواجهات، والتوقف عن تصعيد التوترات في المنطقة».
واتهمت الخارجية الصينية، الولايات المتحدة بالعمل على خلق التوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحويلها إلى «برميل بارود».
وأضاف البيان الصيني: تعتبر الولايات المتحدة في الواقع، دولة مهيمنة حقيقية، فضلا عن كونها العامل الرئيسي الذي يقوض السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتقوم واشنطن، من أجل الحفاظ على هيمنتها، بتعزيز ما يسمى باستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، عبر نشر أسلحة هجومية في بحر الصين الجنوبي، وإثارة التوتر وخلقه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى «برميل بارود»، مما يسبب قلقا عميقا بين دول المنطقة.

المحاكم الأمريكية؛ عائق رئيسي أمام سياسات ترامب

أظهرت الأيام الأولى من ولاية ترامب مواجهات قانونية متزايدة بين البيت الأبيض والقضاء، حيث أصدر القضاة عشرات الأوامر القضائية التي تمنع أو تجمد العديد من قراراته. فقد أصدرت محكمة التجارة الدولية هذا الأسبوع حكما ضد الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، وهو ما اعتبر ضربة لجوهر سياسته الاقتصادية وجهوده لتعزيز النفوذ الأمريكي عالميا.
ورغم تجميد محكمة الاستئناف الحكم مؤقتا، يتوقع خبراء قانونيون المزيد من الدعاوى القضائية في هذا الملف وغيره. وفي مجال التعليم، منع قاض فيدرالي في بوسطن ترامب من حرمان جامعة هارفارد من تسجيل الطلاب الدوليين، بينما جمد قاض آخر خطط الإدارة لتقليص حجم وزارة التعليم. وشكلت قضية الهجرة أحد أكثر الملفات إثارةً للجدل، حيث عارضت المحاكم عدة قرارات رئاسية، منها الأمر التنفيذي الذي أعاد تعريف قواعد الجنسية الأمريكية.
كما رفضت الإدارة الامتثال لأمر المحكمة العليا بإعادة شخص تم ترحيله ظلما إلى السلفادور.
وعلى عكس الرؤساء السابقين، هاجم ترامب وحلفاؤه القضاة الذين عرقلوا سياساته، في حين يرى مراقبون أن النظام القضائي يعمل بالطريقة المعتادة، حيث تخضع القرارات الرئاسية الكبرى للمراجعة القضائية، كما حدث مع قانون الرعاية الصحية (أوباما كير) وإجراءات بايدن بشأن قروض الطلاب ولقاح كوفيد-١٩. ولم تصل معظم القضايا بعد إلى مرحلة الفصل النهائي، حيث لا تزال المحاكم تدرس شرعية السياسات الرئاسية.
وتتركز المعارك القادمة حول صلاحيات الرئيس في فصل الموظفين الفيدراليين، وفرض الرسوم الجمركية، وقضايا الهجرة، وإلغاء حق المواطنة بالولادة، وهي قضايا شائكة قد تصل إلى المحكمة العليا. وفي الوقت الحالي، تبقى معظم القرارات معلقة، حيث تستخدم المحاكم مصطلحات مثل «تجميد» أو «منع مؤقت»، في انتظار الفصل النهائي في شرعية سياسات ترامب.